October 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر العام

الدورة الرابعة والثلاثون

روما، 17–24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية – النتائج وأعمال المتابعة

أولا – المقدمة

1– أشار تقرير الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس إلى أهمية الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والدور الهام والفريد الذي تضطلع به المنظمة في هذه المسألة. وأشار المجلس، فيما يتعلق بنتائج وأعمال متابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، أن جهة الاتصال الجديدة في المنظمة بشأن التنمية الريفية وهي شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية، وأن العمل المشترك بين القطاعات بشأن التنمية الريفية سوف يتيسر وينسق من خلال مجموعة عمل مشتركة بين الإدارات، وأن المسؤولية عن الإصلاح الزراعي والجوانب الأخرى لحيازة الأراضي سوف تستمر في وحدة حيازة الأراضي والإدارة. وصادق المجلس على قرار الدورة العشرين للجنة الزراعة الوارد في الفقرة 49 من تقرير اللجنة. ونصت الفقرة 49، ضمن جملة أمور، بما يتصل بهذه الوثيقة الإعلامية على ما يلي:

"قررت اللجنة أن ...

تطلب من الأمانة تقديم عرض عام عن:

- *الأنشطة الحالية والجارية التي تضطلع بها المنظمة في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛*
- *قدرات المكاتب الإقليمية على التعامل مع قضية الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛*
- *برامج المنظمة للتعاون التقني بشأن هذه المسألة؛*

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان: www.fao.org.

– *تقديرات تكاليف تنفيذ المنظمة المحتمل للتوصيات الواردة في الفقرة 30 من إعلان المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.*

(...) يقدم هذا العرض العام في شكل وثيقة إعلامية للمؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وتنظر فيه لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الرابعة والثلاثين عام 2008".

ثانيا – الأنشطة الحالية والجارية التي تضطلع بها المنظمة في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

أ– الأنشطة الحالية والجارية بشأن حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي

2– يشكل إصلاح نظام حيازة الأراضي عنصرا رئيسيا في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وتتولى وحدة حيازة الأراضي والإدارة في إدارة الموارد الطبيعية المسؤولية عن ذلك داخل المنظمة من خلال أنشطة معيارية حالية وجارية كبيرة بشأن حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي. ويتعلق الكثير منها ببرنامج التعاون التقني في الوحدة وينفذ في شراكة مع الوحدات الأخرى بما في ذلك إدارة الغابات، وشعبة القضايا الجنسانية، والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية ودائرة قانون التنمية في المنظمة فضلا عن شركاء خارجيين مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمات المجتمع المدني. وقد وفر المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (2006) فرصة هامة لتقاسم طائفة عريضة من الخبرات ووجهات النظر والأفكار القطرية عبر طائفة من أمثلة حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي. وتتوافر مطبوعات هذه الوحدة، حيثما يكون ملائما، بجميع اللغات الرسمية للمنظمة علاوة على اللغة الروسية.

3– على الرغم من أن عدد برامج الإصلاح الزراعي الرئيسية قد انخفض منذ المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعام 1979، ظل الإصلاح عن طريق إعادة توزيع الأراضي إدارة كبيرة لتوفير الأراضي للفقراء في بعض البلدان. وتتطلب تدخلات إصلاح حيازة الأراضي أكثر من مجرد إعادة توزيع الأراضي. فنجاح هذه التدخلات يتطلب تزويد المنتفعين والمجتمعات المحلية بدعم التنمية الريفية، بما في ذلك البنية الأساسية المؤسسية (المدخلات والقروض والتسويق وغير ذلك) والبنية الأساسية المادية (شبكات الطرق، والرى، وما شابه ذلك). وقد أدرجت الخبرات المتعلقة بإصلاح الأراضي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى في نشرة المنظمة المعنونة "(إصلاح الأراضي)" ووزعت على نطاق واسع على الخبراء الميدانيين في جميع أنحاء العالم. وأصدرت المنظمة خطوطا توجيهية لمساعدة أولئك العاملين في مشاريع إصلاح الأراضي على اكتساب المزيد من الفهم الأفضل للديناميات الريفية، وتوقع التأثيرات الجانبية والتخطيط للتدابير الإضافية الملائمة أو التغييرات في السياسات.

4- ويمثل استئجار الأراضي، بالنسبة للفقراء الذين لا يملكون إلا قدرا ضئيلا من الأراضي ورأس المال أو لا يملكون منها شيئا على الإطلاق، وسيلة للحصول على منفذ إلى الأراضي. وأعدت المنظمة خطوطا توجيهية لدعم الحكومات والمزارعين في الحصول على الأراضي عن طريق الإجارة مبينة الكيفية التي تعمل بها ترتيبات الإجارة، وكيفية تحقيق الترتيبات المصنفة التي توازن بين مصالح المستأجرين وأصحاب الأراضي. وتساعد مجموعة أدوات الموارد التي أصدرتها المنظمة، كدليل تكميلي، للمنظمات القاعدية المزارعين على تحسين ترتيبات الإجارة الخاصة بهم.

5- ويعتبر توفير الأراضي للاجئين والنازحين داخليا في البلدان الخارجة من صراعات، جزءا أساسيا من ترسيخ السلام الدائم. وأعدت المنظمة مع برنامج الأغذية العالمي خطوطا توجيهية لمساعدة موظفي البرنامج الميدانيين على فهم قضايا الحصول على الأراضي في مثل هذه الظروف والتصرف بالصورة الصحيحة. ونظرا لأن المواد شحيحة بالنسبة لهذا الموضوع، أصدرت المنظمة خطوطا توجيهية عن إعادة تحديد حيازة الأراضي ونظم إدارة الأراضي في البلدان الخارجة من صراعات عنيفة. واشتركت المنظمة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب OHHCR وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس النرويجي لشؤون اللاجئين في إصدار كتيب عن "الإسكان وإعادة الممتلكات للاجئين والنازحين". وأعدت المنظمة خطوطا توجيهية عن إدارة الصراعات غير العنيفة بشأن الأراضي ووزعت مواد أخرى عن الموضوع.

6- ويهدد توسع الزراعة في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة حقوق الرعاة في النفاذ إلى هذه الأراضي. وفي بعض الأوقات، أخفقت السياسات الرامية إلى الترويج للرعي التجاري أو الزراعة في هذه المناطق في إدراك أن التقلبات في الأمطار تتطلب من الرعاة النفاذ إلى مساحات شاسعة من أراضي الرعي. وتؤدي إزالة بعض الأراضي التي يستخدمها الرعاة عادة في الإنتاج الرعوي لإحلال الرعي التجاري مكانها إلى تقييد حركة الرعاة وأسفرت عن الإفراط في تركيز حيوانات الرعي في أراضي الرعي التي مازالت متاحة للرعاة. وعلاوة على الدراسات التحليلية بشأن النظام الرعوي في الشرق الأدنى، نشرات "إصلاح الأراضي" في السنوات الأخيرة مقالات عن حصول الرعاة على المواد الطبيعية في بلدان مختلفة مثل مالي وسورية وإيطاليا.

7- وعندما تقسم المزارع إلى الكثير من الرقع المفتتة التي تبعد، في كثير من الأحيان، عن موقع الزراعة، ولا يسهل الوصول إليها، وتشكل بصورة سيئة لا تناسب الأغراض الزراعية، يصعب على المزارعين تنفيذ ترتيبات الإنتاج التنافسي الجديد، واستخدام الآلات وتكنولوجيات الملاءمة. ويمكن أن يتيح تدخلات تجميع الأراضي للمزارعين الحصول على مزارع أكبر مساحة وأفضل تشكيلا. واستجابة لبلدان في وسط وشرق أوروبا، أصدرت المنظمة خطوطا توجيهية بشأن تصميم المشاريع الرائدة لتجميع الأراضي فضلا عن دليل تقني ونماذج تدريبية لمديري المشاريع. ووزعت

هذه المواد من خلال مختلف المنتديات بما في ذلك حلقات العمل الإقليمية التي عقدت في بـراغ بشـأن تجميـع الأراضـي (2005 و2006 و2007) بتمويل من الجمهورية التشيكية والمنظمة.

8- ويتعين إسناد الاهتمام اللازم لمصالح الفقراء والضعفاء ولاسيما النساء والشعوب الأصـلية بـالنظر إلى أن مشـاريع الإجارة والتسجيل سيئة التصميم قد تؤدي إلى خسارتهم للحقوق القليلة التي يتمتعـون بهـا. وأصـدرت المنظمـة خطوطـا توجيهية وتوجيهات للمستويات القاعدية.بشأن الطريقة التي يتعين بها معالجة المسائل الجنسـانية في مشـاريع تـأجير الأراضي.

9- ويتعلق جانب هام من عمل المنظمة في قضايا السكان الأصليين بالاعتراف بحقوق السكان الأصليين في الأراضـي وغيرها من الموارد الطبيعية. ووزعت المنظمة مواد معيارية بشأن الاعتراف بأراضي السكان الأصـليين وإدارتهـا، وقـدمت الدعم التقني لإعداد ورقة عن المؤشرات الثقافية للنظم الغذائية والإيكولوجية الزراعيـة للشـعوب الأصـلية عرضـت علـى المشاورة العالمية الثانية بشأن الحق في الغذاء، والأمن الغذائي والسيادة الغذائية للشعوب الأصلية (2006).

10- وأدى تطبيق اللامركزية على مسؤوليات توفير الخدمات من الحكومات المركزية للحكومات المحلية إلى ظهـور احتياجات جديدة لمصادر إيرادات محلية مستدامة. وقد تفاقم عدم المساواة المتزايدة بـين المنـاطق الريفيـة والحضـرية في كثير من البلدان نتيجة لمحدودية عائدات الحكومات المحلية. وأعدت المنظمة خطوطا توجيهية عن تصميم وتنفيذ نظـم فرض الضرائب على الممتلكات في المناطق الريفية للحكومات في وسط وشرق أوروبا. واستجابة لطلبات من أقاليم أخرى، نشر دليل آخر يضع الضرائب على الممتلكات في المناطق الريفية بصورة صريحة في سياق اللامركزية.

11- ويجري عموما وضع هذه الخطوط التوجيهية والمخرجات من خلال البرامج الميدانيـة، وبـدعم منهـا وتطبيقهـا بعد ذلك ومواءمتها للاستخدام في التطبيقات الأخرى في البرامج الميدانية. ويتناول القسم رابعـا بهـذه الوثيقـة الإعلاميـة التغطية الجغرافية للبرامج الميدانية التي سبق تطبيق هذه الخطوط التوجيهية فيها. فعلـى سـبيل المثـال، فـإن الخطـوط التوجيهية التي وضعتها المنظمة عن حيازة الأراضي والتنمية الريفية أعدت مع برنامج الأغذيـة العـالمي تـدعم المـوظفين الميدانيين للبرنامج وغيرهم في فهم قضايا الحصول على الأراضي والتصرف إزاءها بصـورة سـليمة في الكـثير مـن حـالات الطوارئ وغيرها من عمليات المشاركة الميدانية في أنغولا والسودان على دعم الخطوط التوجيهية للمنظمة في إعادة تحديد نظم حيازة الأراضي وإدارتها في البلدان الخارجة من صراعات عنيفة. واستخدمت الخطوط التوجيهية وغيرها من المـواد ذات الصلة بشأن تجميع الأراضي على نطاق واسع في دعم مشاريع المنظمة، ولوضع سياسات تجميع الأراضي كجزء من التنمية الريفية وبناء القدرات لتطبيق نهج تجميع الأراضي الحديثة في أرمينيا وهنغاريا وصـربيا وليتوانيـا، وفي مشـاريع أخرى في كرواتيا وبعثة الأمم المتحدة المؤقتـة لـلإدارة في كوسـوفو، ومولـدوفا. واسـتخدمت الخطـوط التوجيهيـة المعنيـة

باللامركزية وفرض الضرائب على الممتلكات في المناطق الريفية في المشاريع وحوار السياسات في ناميبيا والفلبين ولاو والصين. وكانت الخطوط التوجيهية عموما موضع طلب واسع النطاق ووزعت وتستخدم بانتظام في مشاريع حيازة الأراضي وإدارتها وبواسطة الحكومات والمجتمع المدني، وينظر إليها على أنها توفر منظورا محايدا بشأن قضايا حيازة الأراضي الصعبة في كثير من الأحيان يستخدم كأساس للمناقشات المستنيرة.

12- وتظهر عملية وضع الأعمال المتعلقة بحيازة الأراضي والإصلاح الزراعي في المنظمة في كيان برامجي جديد بدأ في الفترة المالية 2006–2007، ويتضمن تركيزا على الحوكمة الجيدة في إدارة الأراضي وإدارة الأراضي الحكومية والعامة والاستيلاء الإلزامي والتعويضي، وتسجيل الأراضي بتكلفة منخفضة، وتحسين فرص حصول الفقراء على المعلومات والعمل المتواصل في مجال حيازة الأراضي أثناء حالات الطوارئ.

ب – الأنشطة الحالية والجارية في مجال التنمية الريفية

13- قدمت مقتطفات من تقارير المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والإعلان الصادر عنه إلى المنتدى الريفي العالمي (2006) ويتوقع أيضا الإشارة إليها في تقرير المنظمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التنمية الريفية إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة (2008–2009). ومساهمة للجنة التنمية المستدامة، تقوم المنظمة ومبادرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية من بين جملة منظمات بإنتاج سلسلة من الكراسات عن التنمية الزراعية والريفية المستدامة لخدمة صانعي السياسات بشأن العمال الزراعيين وتشغيل الأطفال، ودور الزراعة في الحد من الفقر، والتجارة بالمنتجات الزراعية، ومشروعات الأعمال التجارية الريفية والهجرة والطاقة الحيوية، وتغير المناخ، والتنوع الحيوي الزراعي، والايكولوجيا الزراعية، والإنتاج الحيواني، وحقوق الملكية، والتوسع في تطبيق الابتكارات المحلية ومنظمات المزارعين والنساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والممارسات الزراعية الجيدة، والزراعة العضوية والزراعة المحافظة على الموارد.

14- وصدرت مجموعة تعتمد على الويب عن الممارسات الجيدة للزراعة المستدامة والتنمية الريفية على مستوى أكثر من 70 مجتمعا من المجتمعات المحلية. وسعيا إلى مساعدة الأعضاء في تحديد ممارساتهم الجيدة الخاصة بشأن التنمية الزراعية والريفية المستدامة، أعد دليل عن تحديد وتقييم وتقاسم المعلومات عن الممارسات الجيدة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة والارتقاء بها، وجرى اختبار هذا الدليل وترجمته (2006). وبغية تكرار هذه الممارسات الجيدة والارتقاء بها عقدت مشاورات لأصحاب الشأن ونظمت عمليات التبادل على مستوى المجتمعات المحلية وزيارات التعرف على السياسات في كل من الهند وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد ساعدت حلقة العمل عن الارتقاء بالممارسات الجيدة للتنمية الزراعية والريفية التي عقدت في روما في 2006 على تحديد المنهجيات الواعدة للتوسع في مبادرات

التنمية الزراعية والريفية، والممارسات الجيدة الخاصة بوكالة التنمية الألمانية والممارسات الزراعية الجيدة لدى المنظمة والممارسات الجيدة للتعلم والتعليم والتنمية، والتكنولوجيا من أجل الزراعة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وصدرت مجموعة أدوات معنية بمشاريع التنمية الزراعية والريفية وهي عبارة عن دليل معلومات أساسية للترويج للتنمية الزراعية والريفية في المشاريع والبرامج للمساعدة في تحسين استدامة وتأثيرات مشاريع التنمية الزراعية والريفية. وحدد مشروع المنظمة عن التنمية الزراعية والريفية في الأقاليم الجبلية المبادئ الرئيسية لتحسين حزمة السياسات والعمليات المؤسسية من خلال عمليات تقييم السياسات الموجهة للتنمية الزراعية والريفية في الإنديز وكارباثيان وأمريكا الوسطى وهندو– كيش الهملايا، وإقليم البحر المتوسط وجنوب شرق أوروبا.

15– وتشارك المنظمة في رئاسة المنتدى العالمي للجهات المانحة للتنمية الريفية الذي يضم حاليا 29 منظمة من المنظمات الأعضاء بما في ذلك جميع مؤسسات التمويل الرئيسية والجهات المانحة الثنائية. ويلتزم هذا المنتدى بالحد من الفقر في الريف من خلال تعزيز التجانس، والتوافق بين الجهات المانحة، والعمل لدعم من يعانون من الفقر المدقع الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة وغيرها من الأعمال في الحصول على سبل عيشهم. وتنفذ اختصاصات هذا المنتدى في إبراز مكانة التنمية الزراعية والريفية في جدول أعمال التنمية من خلال الدعوة إلى كل من التجانس والتوافق والدعوة كذلك إلى التنمية الزراعية والريفية، وتقاسم تعلم خبرات التنمية الريفية، وتوفير الدعم على المستوى القطري لتعزيز البرامج في هذا القطاع. وقد جرى مؤخرا إعداد مفهوم مشترك للجهات المانحة عن التنمية الريفية يلخص توافق آراء الجهات المانحة بشأن مبادئ التنمية الريفية وتسليم المعونة المتعلقة بها، ومدونة سلوك بشأن التنمية الريفية ترتكز إلى صياغة معايير ودعائم دنيا مشتركة بين الجهات المانحة بشأن برامج التنمية الزراعية والريفية الفعالة، ودراسة عالية قادتها المنظمة للنهج الشاملة للقطاع بشأن التنمية الزراعية والريفية. وبدئ مؤخرا في إعداد دراسة يقودها البنك الدولي، وتنفذها المنظمة بشأن المؤشرات الأساسية للتنمية الزراعية والريفية ومبادرة تطبيقات بقيادة الوكالة الكندية للتنمية الدولية عن دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية والريفية ستقدم لمنتدى أكرا الرفيع المستوى عن فعالية المعونة (2008).

16– وقام مؤتمر للخبراء نظمته المنظمة عن ما وراء الزراعة: الوعد المقدم للاقتصاد الريفي للنمو والحد من الفقر (2206) بتحليل خصائص مجموعة التنمية الريفية الجديدة ودور الزراعة في سياق الأهمية المتنامية للأنشطة غير الزراعية. ويجري تنقيح بعض من أفضل الأوراق لنشرها في الدورية الالكترونية المعنية باقتصاديات الزراعة والتنمية. وسعيا إلى اكتساب فهم أفضل لدور الزراعة في التنمية الريفية، والصلات بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في إطار استراتيجيات تنظيم الدخل الأسري والتآزر الذي يمكن تعزيزه في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الريفية، يقوم مشروع المنظمة عن أنشطة إدرار الدخل في المناطق الريفية www.fao.org/es/esa/riga بتوفير تدابير متسقة وإعداد قاعدة بيانات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي عن مصادر الدخل في المناطق الريفية. وسيجري استعراض العديد من

الدراسات التي استخدمت قاعدة البيانات هذه في حلقة عمل (2007) ويجري نشرها. ولتقييم دور الهجرة والتحويلات في التنمية الريفية، قامت حلقة عمل نظمتها المنظمة بتحليل الدراسات عن التفاعل بين التحويلات العامة والخاصة وتحويلات العاملين وصنع القرار الاقتصادي على مستوى الأسرة. وتتولى الدراسات المشتركة الحالية في المكسيك وغواتيمالا وألبانيا تحليل الهجرة وتحويلات العاملين وتأثير ذلك على التنمية الريفية والأمن الغذائي.

17- ونظرا لأن العولمة وتحرير التجارة بالمنتجات الزراعية كان لها تأثيرات كبيرة على سبل العيش في الريف، تدعم المنظمة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذها على المستويين الوطني والدولي وتساعد في عمليات التحليل والتقييم المتعلقة بالتأثيرات على الأمن الغذائي وتضع النماذج وتجري الدراسات الاستشرافية وتحلل الانعكاسات على الاتفاقات التجارية للتنمية الزراعية والريفية و الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

18- وتقدم المنظمة الدعم لأعضائها في صياغة ووضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والطرائق والأدوات والقدرات الواعية بالقضايا الجنسانية فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية وإدارة الموارد الطبيعية والإنتاجية والأسرية وبرنامج تحليل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتدريب في المدارس الحقلية والحياتية للمزارعين الشبان والبالغين، والوقاية من الأمراض والتخفيف من آثارها (أي نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة، والملاريا، وأنفلونزا الطيور) على سبل العيش في المناطق الريفية، وإعادة تأهيل سبل عيش المزارعين المعرضين في المناطق المتأثرة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة. وبغية إعادة تنشيط المناطق الريفية، تعمل المنظمة مع الشركاء في التنمية لإعداد موقع على الويب مشترك بين المنظمة ومنظمة العمل الدولية، وتقييم عمل المنظمة ذي الصلة بالعمالة باستخدام مجموعة أدوات التي صادق عليها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن العمالة والعمل اللائق لضمان اتساق السياسات المشتركة بين الوكالات عن تشغيل الأطفال في الزراعة، وتعزيز الرفاهة الاجتماعية وصحة وسلامة العمال في المبادئ الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة. ويساعد التدريب على عمليات التيسير المعتمدة على سبل العيش كأداة للتخطيط المشترك على المستوى القطري في تنمية المهارات لتحقيق البرمجة المشتركة بين الوكالات والتخطيط التعاوني والمفاوضات مع أصحاب الشأن المتعددين اللازمة في حالات الاستجابة للطوارئ وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية طويلة الأجل وعمليات أمم متحدة واحدة.

19- وفي سياق إعداد استراتيجية لتنمية قدرات المنظمة، تجري إقامة شراكة عالمية لبناء قدرات المزارعين وصيادي الأسماك ومنظمات مستخدمي الغابات، ولتعزيز مشاركتهم في صياغة البرامج والسياسات وتنفيذها وتقييمها. وسعيا إلى تعزيز المنشآت التجارية للأغذية والزراعة التنافسية والمربحة، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات (القروض والمدخلات والميكنة)، تساعد المنظمة المزارعين والأعمال التجارية الزراعية على تنمية المهارات الإدارية والتقنية من

خلال سلسلة القيمة (الإنتاج ومعالجات ما بعد الحصاد والتسويق والعمليات المالية). وتتطلب البنية الأساسية للتسويق عمليات تقييم وأعدت أدلة للتخطيط.

20- وتعزز المنظمة الشراكات وتوفر المشورة في مجال السياسات والمساعدات التقنية بشأن الزراعة الموجهة نحو السوق وتطوير المنشآت التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز الصناعات الزراعية التنافسية في المناطق الريفية وزيادة دخل صغار المزارعين وسبل عيشهم وتطوير البنية الأساسية الريفية. وجرى تأكيد الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة المتوافر من الأغذية وتحسين الإنتاجية الزراعية للتغلب على معوقات النفاذ إلى الأسواق وتحسين الربحية والكفاءة والقدرة التنافسية للمزارعين والأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأنشئ مركز لتعلم الخدمات المالية في المناطق الريفية للمساعدة في بناء قدرات المنظمات في البلدان النامية على تسليم الخدمات المالية المحسنة للأسر والأعمال الريفية.

21- وقدمت المنظمة الدعم المتعلق بالسياسات، والاستراتيجيات، والمنهجيات، والتخطيط والدعوة وإدارة المعارف وتنمية القدرات لعدد مختار من الأعضاء والمنظمات غير الحكومية في مجالات الاتصالات في خدمة التنمية، والتعليم لسكان الريف والتدريب والإرشاد. واستضافت المنظمة، مع البنك الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2006 أول مؤتمر عالمي بشأن الاتصالات في خدمة التنمية لاستعراض القرائن على زيادة دور الاتصالات في تحقيق التنمية الريفية المستدامة وتحديد الأولويات للتدخلات في المستقبل. وأنشئت منتديات للاتصالات الإقليمية في خدمة التنمية في أمريكا الوسطى والشرق الأدنى، وأنشئت منتديات مواضيعية بشأن السكان الأصليين (منتدى الأمم المتحدة الدائم لقضايا السكان الأصليين)، والإذاعة الريفية في أمريكا اللاتينية. ويوفر موقع المنظمة على الويب بشأن المشاركة لتحسين الدعم وتصميم البرامج والسياسات من خلال تدعيم مشاركة وقدرات سكان الريف لتصوير وإدارة مشاريعهم الخاصة بطريقة شاملة ومتعددة القطاعات ولامركزية ومشتركة بين المجتمعات المحلية وفيما بين المناطق.

ثالثا – قدرات المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية على التعامل مع قضايا الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

22- توفر المكاتب الإقليمية المشورة التقنية بشأن الأولويات الخاصة بالإقليم المعني، في حين تتولى الأفرقة المتعددة التخصصات في الأقاليم الفرعية مسؤولية تخطيط التدخلات البرامجية في الإقليم الفرعي اعتمادا على الاحتياجات القطرية التي تتفق والأولويات الإقليمية والعالمية. والأفرقة المتعددة التخصصات هي خط الاستجابة بشأن المساعدات التقنية. وتتوافر لدى هذه الأفرقة القدرات التقنية التي يتمتع بها أعضاء الأفرقة بما في ذلك الممثلون القطريون في الإقليم

الفرعي فضلا عن الموارد من غير الموظفين لتعبئة الخبرات الإضافية اللازمة للاستجابة للطلبات النوعية، بما في ذلك المتعلقة بحيازة الأراضي والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

23- يمكن تدعيم القدرة التقنية لمكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية للاستجابة لطلبات الحصول على المساعدات التقنية فيما يتعلق بحيازة الأراضي والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وتتألف شعبة إدارة الأراضي والمياه من وحدة حيازة الأراضي والإدارة ووحدة إدارة المياه وتنميتها. وتشمل مسؤوليات وحدة حيازة الأراضي وإدارة الأراضي، وتعالج هذه الأخيرة بصورة تكاد تكون كاملة قضايا تدهور الأراضي والتصحر وغير ذلك. وتتناول الوظائف والقدرات التقنية لشاغليها في المكاتب الميدانية الحالية في شعبة إدارة الأراضي والمياه (التي كانت في السابق قسم تنمية الأراضي والمياه) مجالات أخرى غير حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي مما يبين أن تلك الوظائف كانت قد صممت وعين شاغلوها عندما كانت الشعبة تابعة لإدارة الزراعة أي عندما لم تكن حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي جزءا من مسؤولياتها. وهناك الآن موظف واحد في وظيفة (المكتب الإقليمي لأوروبا) له اختصاصات تشمل حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي.

24- ولدى تعيين الوظائف الميدانية المقررة المتبقية تحت مسؤولية الشعبة، سيعكس توصيف الوظيفة المسؤوليات العريضة للشعبة بما في ذلك حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي. ومن الطبيعي أنه لا يتوقع أن يكون لدى المرشحين المهارات المهنية في جميع المجالات التقنية المختلفة لإدارة المياه وتنميتها، وإدارة الأراضي وحيازة الأراضي والإصلاح الزراعي. وسيجري تنمية القدرة على تحديد القضايا بما في ذلك حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي لدى هؤلاء الموظفين. وسوف يتمكن هؤلاء الموظفون بفضل ذلك، من التعرف، بين جملة أمور، على قضايا حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي وإحالتها إلى أولئك الذين يملكون هذه المهارات، بما في ذلك من خلال مشورة موظفي حيازة الأراضي الخمسة في المقر الرئيسي واستخدام الموارد البشرية من غير الموظفين. وقد يتوافر مجال داخل الأقاليم لكي تتقاسم الأفرقة المتعددة التخصصات في الأقاليم الفرعية مهاراتها عبر مجالات المسؤولية التقنية للشعبة مما يؤدي إلى تعظيم كفاءة استخدامها.

25- ويساعد الموظفون الفنيون (إدارة الزراعة) المقيمون في المكاتب الإقليمية الفرعية في آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا (المكتب الإقليمي الفرعي في إثيوبيا) ووسط وشرق أوروبا في زيادة دخل صغار المزارعين والمتعهدين الزراعيين وقدرتهم التنافسية وتنويع سبل معيشتهم، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية والتسويق ومعالجة ما بعد الحصاد ونظم إدارات المزرعة في المناطق الريفية. ويغطي موظفو السياسات في الأقاليم والأقاليم الفرعية (شعبة المساعدة في مجال السياسات وتعبئة الموارد) وموظفو الاستثمار في الأقاليم الفرعية (شعبة مركز الاستثمار) بصورة مختلفة الأبعاد الإقليمية لبرامجهم ويسهمون في عمل الأفرقة المتعددة التخصصات في الأقاليم الفرعية في مجالات تخصصاتهم. ويوفر التغطية

الميدانية للجوانب الاجتماعية للتنمية الريفية موظفون مخصصون في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي والمكتب الإقليمي لأفريقيا كما يمكن الحصول عليها باستخدام الموارد من غير الموظفين في المواقع الأخرى حسب الحاجة.

رابعا – برامج التعاون الميداني والتقني للمنظمة بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

26– يتجسد التآزر الذي اكتسب من الربط الوثيق بين أنشطة البرامج المعيارية والبرامج الميدانية التقنية في عمل المنظمة في مجال حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي. ويتضمن البرنامج التقني للمنظمة في مجال حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي في الميدان (خلال العقد الماضي والجاري) والذي يتوافق بصورة وثيقة مع المجالات التقنية التي سبق استعراضها ومشاريع في الأقاليم والبلدان التالية:

الإقليم	البلدان
أفريقيا	أنغولا وإثيوبيا وغانا ومدغشقر ومالي وموزامبيق وناميبيا والنيجر والسودان وتنزانيا
آسيا والمحيط الهادي	الصين وإندونيسيا ولاو والفلبين وسري لانكا وتايلند
أوروبا وآسيا الوسطى	أرمينيا وأذربيجان وكرواتيا وهنغاريا وكوسوفو وقيرغيزستان وليتوانيا ومولدوفا وروسيا وصربيا وطاجيكستان وأوكرانيا
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وبنما
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	سورية وتونس وتركيا

27– وتنقسم المشاريع التي تزيد عن 70 مشروعا في هذه البلدان إلى ما يقرب من 22 في المائة من برنامج التعاون التقني و40 في المائة من حسابات الأمانة الأحادية في برنامج التعاون مع الحكومات و18 في المائة لبرنامج التعاون في البنك الدولي، ويمول الباقي من جهات مانحة ثنائية. وتتراوح المشاريع من حيث الحجم بين بضع مئات الآلاف من الدولارات إلى حسابات أمانة كبيرة (مثل المعونة الاسترالية البالغة 5 ملايين دولار التي تموّل مشروع PATSSARD في الفلبين الذي استكمل عام 2006).

28– ويواصل عمل وحدة حيازة الأراضي وإدارة الأراضي في مجال حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي في الفترة المالية 2006–2007 استحداث طلبات هامة للتعاون التقني بما في ذلك ثلاثة مشاريع إقليمية مقترحة لبرنامج التعاون التقني تغطي أقاليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) وأفريقيا (المكتب

الإقليمي لأفريقيا) وآسيا والمحيط الهادي (المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي) ومخرجات تقنية تتعلق بإصلاح الأراضي بما في ذلك الحوكمة الجيدة، وحالات الطوارئ وإدارة الأراضي الحكومية والعامة.

29- وبغية تحسين أحوال أشد الفئات فقرا من سكان الريف، تساعد المنظمة البلدان الأعضاء ومؤسسات التمويل الدولية في تعبئة الاستثمارات الخارجية العامة والخاصة في مجال التنمية الريفية. فقد أصبحت التنمية الريفية محور تركيز نحو 27 في المائة من جميع المشاريع الاستثمارية التي أعدت بمساعدة مركز الاستثمار ووفق عليها للتمويل خلال الأربعين عاما الماضية. وقد استهدفت هذه المشاريع تنمية الاقتصاد الريفي والحد من الفقر، وعلى وجه الخصوص التنمية الموجهة نحو المجتمعات المحلية، والاستثمار في البرامج الاجتماعية، وتوفير فرص العمل في الريف، وتمكين المزارعين والاستثمارات القروية والمؤسسات الريفية ومراكز الاتصالات ودعم برامج سبل العيش والشراكات. ويعمل مركز الاستثمار أيضا مع إدارات المنظمة التقنية في تعبئة الاستثمارات الريفية في مجالات الإصلاح الزراعي، والحصول على الأراضي وتنظيم المساحة التفصيلية للمزارع الكبيرة وتسجيلها وإدارة الأراضي.

30- وعلى الرغم من وجود بعد التداخل في الأرقام المشار إليها أعلاه، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن المنظمة تقدم مساعدات تقنية إلى 19 مشروعا جاريا يتعلق بالتنمية الريفية مباشرة بما يبلغ مجموعه 27 مليون دولار أمريكي. وتواصل المنظمة تقديم الدعم لإعداد وصياغة وإدارة وتنسيق وتنفيذ ورصد البرامج الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية وما يتصل بذلك من مشاريع صغيرة مناصرة للفقراء، وجهود بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي. ويقدر الدعم الذي يقدم لزيادة دخل صغار المزارعين وقدراتهم التنافسية، من خلال حافظة من المشاريع الميدانية لتنويع سبل عيش المزارعين والمتعهدين الزراعيين وتنمية الأعمال التجارية الزراعية وتحسين التسويق ونظم دعم المعالجة بعد الحصاد والخدمات الإرشادية لإدارة المزرعة في البلدان النامية بنحو 40 مليون دولار أمريكي.

31- ويساعد مشروع ديمترا لدى المنظمة في إبراز مكانة سكان الريف، ولاسيما النساء ومنظماتهن، من خلال تقاسم معارفهم وخبراتهم وتعزيز الشراكات من أجل التنمية وغير ذلك من أشكال التوعية. وتساعد شبكة ديمترا، التي يقوم فيها الممثلون القطريون بدور الدعوة إلى الانعقاد، في تعزيز قدرات الشركاء في أفريقيا والشرق الأدنى على إدارة واستخدام المعلومات لتمكين النساء. ويدعم حساب أمانة للجهات المانحة مبادرة الاتصالات في خدمة التنمية المستدامة (2007–2010) لتعزيز الحوار والتعاون وتدعيم البرامج الوطنية المعنية بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتنمية الريفية.

خامسا – تقديرات تكاليف تنفيذ المنظمة المحتمل

للتوصيات الواردة في الفقرة 30 من إعلان المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح والتنمية الريفية

32– تتضمن التوصيات الواردة في الفقرة 30 من إعلان المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ما يلي:

أ – *"سنقيم الآليات الملائمة من خلال منتدى دائم على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من أجل إضفاء الصفة المؤسسية على الحوار والتعاون ورصد وتقييم التقدم في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي يعد ضروريا للترويج للعدالة الاجتماعية ولتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة من الناحية البيئية والأكثر تركيزا على الفقراء ومراعاة للمساواة بين الجنسين"؛*

ب– *"سوف نوصي لجنة الأمن الغذائي العالمي في منظمة الأغذية والزراعة بأن تعتمد، بتنسيق وثيق مع لجنة الزراعة، التدابير الملائمة لتنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. كما سنوصي، من أجل رصد تنفيذ هذا الإعلان لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتماد مجموعة من الخطوط التوجيهية الإضافية بشأن وضع التقارير. وينبغي أن تتضمن هذه العمليات مشاركة المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تعالج قضايا سيادة الأغذية والأمن الغذائي والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية"؛*

ج– *"سنقدم الدعم لمبادرات الشراكة الدولية بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على نسق الخطوط الواردة في إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية".*

33– ولهذه التوصيات الثلاث انعكاسات تتعلق بالتكاليف. وفيما يلي إشارات إلى تكاليف العناصر والخيارات المحتملة في (أ) و (ب):

.

34– لقد تحقق تقدم في تنفيذ الجزء ج المتعلق بمبادرة الشراكة الدولية من خلال عمل يموله برنامج التعاون التقني مع البلدان الناطقة بالبرتغالية ومشاريع برنامج التعاون التقني المقترحة والتي يجري إعدادها لأقاليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادي. ومن المتوقع إدراج اعتمادات أخرى لهذه المبادرات الخاصة بالشراكة الدولية على أساس كل مشروع على حدة، أو أن تكون موضوعا لتوصيات تنشأ عن مشاريع برنامج التعاون التقني الإقليمية. ولذا، فإن من السابق لأوانه محاولة اقتراح أو تقديم خيارات التكاليف في هذه المرحلة.

35- أما التوصيات المتبقية الواردة في الفقرة 30، والواردة أدناه، فقد نفذت بالفعل حسب المنصوص عليه:

(د) *"تقترح أن يتضمن حوار أصحاب الشأن المتعددين في المنتدى الخاص الذي سيعقد خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي في سبتمبر/أيلول 2006، بندا في جدول الأعمال عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ليكون آلية إضافية لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي. وسيكون ذلك بندا مهما في جدول الأعمال سيناقش خلال استعراض منتصف المدة للتقدم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية"*

(هـ) *"سنوصي الدورة الحادية والثلاثين بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 بدراسة إمكانية توفير آليات متابعة أخرى تصمم لمساعدة البلدان في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي* للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية".

36- أخذت عملية تقدير التكاليف الواردة في هذه الورقة "لاعتماد تدابير ملائمة لتنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية" في الاعتبار أن الكثير من أنشطة المنظمة وبرامجها المتعلقة بالتعاون التقني، على النحو الوارد أعلاه، قد خصصت بصورة مباشرة لهذه الغاية. وقد أدرجت هذه الأنشطة والبرامج الجارية والملاحق في خطط العمل الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتلك التي توضع كل سنتين.

أ- تقديرات تكاليف المنتدى الدائم

37- هناك العديد من العناصر والخيارات الممكنة لتعزيز أو وضع آليات لتكون بمثابة منتدى دائم بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وهذه الخيارات المحددة لا يستبعد بعضها الآخر، فهي ترتكز على الترتيبات الجارية ووضعت تكاليفها على أساس الاعتمادات الإضافية التي ستكون ضرورية لتنفيذها، مع استبعاد التكاليف ذات الصلة بوقت موظفي المنظمة التي سيتعين حسابها ووضع ميزانيتها بصورة منفصلة.

38- اعتمادا على الآليات الاستشارية للمجتمع المدني الذي نظم منتدى "الأرض والمنطقة والكرامة" الذي عقد بالتوازي مع المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وكان هذا المنتدى بقيادة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية ذات الصلة بلجنة التخطيط الدولية المعنية بسيادة الأغذية. وقد يسرت آلية هذه اللجنة إشراك المجتمع المدني في لجنة الزراعة ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومؤتمرات المنظمة والمؤتمرات الإقليمية. وتتمتع هذه اللجنة بالخبرة اللازمة في مجال عقد اجتماعات منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، وعملها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. كما أن لديها جهات اتصال مواضيعية وإقليمية يمكن

أن تستخدم كنقطة بداية لإقامة منتدى دائم لمنظمات المجتمع المدني الملائمة. وسوف يتطلع المنتدى أيضا إلى الشبكات أو الآليات ذات الصلة الأخرى مثلا مع المنظمات غير الحكومية الدولية مثل المعونة من أجل العمل وأوكسفام والمنظمات الموجودة في البلدان الأعضاء والتي تمثل فقراء الريف والمعدمين والعمال الزراعيين والنساء. وتقدر التكاليف 3 ملايين دولار أمريكي للفترة المالية لاستخدام هذه الآلية لتعبئة وتمويل الحوار الاجتماعي بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بالاقتران مع بنود جدول الأعمال الخاص باللجان التقنية والأجهزة الرياسية والمؤتمرات الإقليمية للمنظمة بما في ذلك إمكانية عقد مناسبة تتكرر ليوم واحد جنبا إلى جنب مع لجنة الأمن الغذائي العالمي للحكومات والمجتمع المدني وتبلغ التكاليف التقديرية 3 ملايين دولار أمريكي للفترة المالية

39- دعم التحالف الدولي من أجل الأراضي. وتشترك المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية كأعضاء مؤسسين في هذا التحالف، وقد أصبحتا جزءا من الجهاز التنفيذي وهو مجلس التحالف. ويهدف هذا التحالف إلى "تمويل خطة مناصرة للفقراء إلى حقيقة واقعة" من خلال الترويج للشراكات المتعلقة بالأراضي وبناء القدرات وتبادل المعارف فيما بين الأعضاء فضلا عن إجراء حوار بين الحكومات والمجتمع المدني على مستويات مختلفة. ويمكن توسيع نطاق الأنشطة الحالية وإدخال أنشطة جديدة لتقديم الدعم بصورة مباشرة للمنتدى الخاص بالحوار الاجتماعي بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. ويبلغ التقدير المؤقت للتكاليف الإضافية ما يتراوح بين 000 600 و000 800 دولار أمريكي للفترة المالية.

40- إنشاء منتدى جديد يعتمد على الويب في المنظمة ليكون مجالا ديناميا لجميع أولئك المعنيين بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لتقاسم المعارف وتزويد فقراء الريف بصوت مسموع. وسوف يتضمن المنتدى منتدى تفاعليا يمكن الأعضاء من تبادل الآراء والخبراء والممارسات الجيدة، ولضمان تقاسم المعارف المولدة بصورة فعالة وتستخدم في أنحاء العالم. وسيتمكن الأعضاء من المشاركة في زيادة تطوير المنتدى المعتمد على الويب من خلال توفير المحتوى المناسب بما في ذلك بنود الأخبار والموارد وغير ذلك من المواد. ويمكن أن يرتكز ذلك أو يتضمن عددا من المنتديات التقديرية المواضيعية (الإقليمية) التي وضعت مؤخرا بمساعدة المنظمة لدعم الاتصالات في خدمة التنمية في أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى وللشعوب الأصلية. وتبلغ التكاليف التقديرية لإنشاء المنتدى المقترح المعتمد على الويب والمحافظة عليه نحو 000 590 دولار أمريكي للفترة المالية.

41- دعم المنتدى العالمي للجهات المانحة بشأن التنمية الريفية للاضطلاع بدور في متابعة أعمال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية كنشاط جديد، رهنا بمشورة أعضاء المنظمة وموافقة اللجنة التوجيهية لهذا المنتدى. ويتضمن وظائف المنتدى العالمي تقاسم المعلومات والخبرات فيما بين الجهات المانحة والوكالات الفنية عن القضايا الرئيسية للتنمية الريفية، بما في ذلك إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي. ويمكن إطلاق منتدى الحوار الاجتماعي في

المنتدى العالمي بهذا الشكل بواسطة الأعضاء ومنحه موقعا محددا على موقع الويب مما يتيح أساسا لتبادل المعلومات وإعداد عدد من دراسات الحالة بشأن القضايا وربما عقد حلقة عمل على أساس سنوي أو كل سنتين. ويمكن ربط ذلك أيضا بفكرة إنشاء أمانة فرعية للمنتدى العالمي في روما بتكاليف تقديرية تتراوح بين 000 200 و000 400 دولار أمريكي للفترة المالية.

42- تركيز الدعم على إقامة التآزر فيما بين بعض أو جميع الآليات الحالية المدرجة أعلاه لتوفير صوت شرعي لسكان الريف عبر مجموعة من المنتديات المعنية بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: ويمكن أن تبلغ التقديرات الدنيا للتكاليف 000 500 دولار أمريكي للفترة المالية.

43- وثمة مجموعة أخرى من الآراء أو العناصر تقع خارج الأنشطة المباشرة للمنظمة قد تتضمن تقديم الدعم للمبادرات الأخرى المخصصة لتحليل وتقاسم المعلومات ذات الصلة بالإصلاح الزراعي و/أو التنمية الريفية والتي لا تشارك فيها المنظمة في الوقت الحاضر. وأحد الأمثلة على ذلك شبكة الأراضي LandNet التي تركز على الخبرات على المستوى الإقليمي وتعبئ المؤسسات الوطنية والشركاء في المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية مثل المعونة من أجل العمل وأوكسفام.

ب- الرصد وإعداد التقارير

44- يتطلب رصد تنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فضلا عن تصميم مجموعة إضافية من الخطوط التوجيهية لإعداد التقارير عددا من الأنشطة:

- تصميم واختبار ومناقشة (على المستويين الإقليمي والعالمي) واعتمادا على المستويين الوطني والإقليمي) عددا من المؤشرات الملائمة والقابلة للقياس بشأن إنجاز الهداف والأنشطة الموصى بها في إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛
- جمع البيانات وحساب استحداث المؤشرات على المستوى الوطني من خلال آليات ملائمة تحت مسؤولية البلدان الأعضاء. ويلاحظ أن التكاليف المتعلقة بذلك لم يتم تقديرها.
- تجهيز تحليل ودمج البيانات والمؤشرات وتقييم مساهمة الأنشطة والنتائج التي تقاس في ضوء الأهداف التي أوصى بها المؤتمر الدولي؛
- تقديم ومناقشة البيانات والمؤشرات في لجنة أو لجان المنظمة الفنية، ويمكن على المستوى الإقليمي (بما في ذلك ربما المؤتمرات الإقليمية).

45- علاوة على التكاليف، بما في ذلك وقت موظفي البرنامج العادي الذين يمكن أن يوفروا الإشراف وبعض التنسيق للجوانب التقنية لتصميم وتجهيز المؤشرات، وسوف يتطلب استكمال المهام المشار إليها أعلاه موارد إضافية للأنشطة التالية:

- إنشاء وحدة صغيرة تخصص لرصد الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية إعمالا لإعلان المؤتمر الدولي (موظفان فنيان وأمانة صغيرة ولوجستيات في المقر الرئيسي)؛
- التعاقد مع الخبراء بشأن الرصد والتقييم لتصميم المؤشرات وإعداد أوراق المعلومات الأساسية؛
- خدمات الدعم التقني بين الوحدات المتخصصة في المنظمة؛
- إعداد وترجمة الوثائق التقنية؛
- تنظيم حلقات عمل إقليمية وغيرها من حلقات العمل.

46- وتقدر التكاليف الإجمالية لأنشطة الرصد وإعداد التقارير بما يتراوح بين 2 و2.5 مليون دولار أمريكي للفترة المالية.